يتناول هذا البحث موضوع مؤتمر فرساى وآثاره على الخريطة السياسية لأوروبا. وتبدو أهمية دراسة هذا الموضوع فى أن مؤتمر فرساى يعد واحدًا من أهم المؤتمرات فى تاريخ أوروبا المعاصرة، وذلك لأنه حدد مصير الكثير من دول القارة الأوروبية، بعد ويلات حرب عظمى تكبد فيها المجتمع الأوروبى الكثير من الخسائر البشرية والمادية؛ وبذلك يكون هذا المؤتمر قد حدد مصير قارة بأكملها، ووضع معايير جديدة، وغير خريطة أوروبا السياسية بعد الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918.(

هذا بالإضافة إلى أن هذا المؤتمر له أهمية كبيرة من خلال الآثار والانعكاسات التى تركها، وأهمها تقلص الإمبراطورية النمساوية – المجرية، والإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية العثمانية وذلك بموجب معاهدات الصلح. إلى جانب هذا فإن المؤتمر وضع بذور قوميات ودول جديدة لم تكن موجودة على خريطة أوروبا السياسية من قبل. ومن ناحية أخرى ساعد المؤتمر على قيام نظام التحالفات بين الدول بعضها البعض، كما ساعد على ظهور قوى عالمية جديدة، من الناحية السياسية والاقتصادية والتى أصبح لها دور فعال فى المنطقة، ووضع أسس نظام جديد للاستعمار تحت ما يسمى بنظام الانتداب، كما وضع أسس هيئات عالمية من أجل فض المنازعات التى تنشب بين الدول بعضها البعض ومن هذه الهيئات عصبة الأمم، ومحكمة العدل الدولية. بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ومنها مسألة التعويضات وآثارها الاقتصادية، والأزمة الاقتصادية العالمية، والتغيرات الاجتماعية التى شهدتها معظم دول القارة الأوروبية.

ومما يزيد من أهمية دراسة الموضوع أن معظم الباحثين فى التاريخ الحديث والمعاصر اهتموا كثيرًا بفروعه الأخرى، دون الاهتمام بدراسة التاريخ الأوروبى، إلى جانب عدم وجود دراسة سابقة فى هذا الموضوع سوى موضوع "موقف مؤتمر فرساى من بلاد المشرق العربى" وهى دراسة تقتصر على ما اتخذه مؤتمر فرساى من قرارات تتعلق بالدول العربية.

أما عن أهم مصادر البحث فتمثل فى وثائق مؤتمر فرساى وما أعقبه من معاهدات أخرى للصلح، مثل قرارات معاهدات فرساى، وسان جرمان، وتريانون، ونويلى، وسيفر، ولوزان، وتم العثور على تلك الوثائق المنشورة فى بعض المصادر، أو عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت". بالإضافة إلى الاعتماد على بعض المصادر الأجنبية الأخرى التى كانت معاصرة لتلك الأحداث أو بعد فترة وجيزة ولعل أهمها فرساى 1919 لكارك فريدريك نويك•، والنتائج الاقتصادية لمؤتمر الصلح لكينز.

أما عن منهج الدراسة فهو المنهج التحليلى مستندًا على الوثائق والمصادر والمراجع التاريخية لإبراز الصورة الحقيقية لمؤتمر فرساى وانعكاساته على خريطة أوروبا السياسية .

ولقد اقتضت الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

ففى التمهيد: تناولت الدراسة الحرب العالمية الأولى وأطوارها بشكل موجز وسريع، ثم المساعى الدبلوماسية من أجل إقرار السلام.

أما الفصل الأول: فيتناول الظروف السياسية والاقتصادية قبيل انعقاد المؤتمر، ومطامع الدول وممثلو الدول الكبرى فى المؤتمر، وقرارات معاهدة فرساى، ووجهة النظر الألمانية فى المعاهدة، وتقييم لمعاهدة فرساى .

أما الفصل الثانى: فيتناول معاهدات الصلح الأخرى التى أعقبت معاهدة فرساى بداية من معاهدة سان جرمان مع النمسا، وتريانون مع المجر، ونويلى مع بلغاريا، ومعاهدتى سيفر ولوزان مع الدولة العثمانية "تركيا"، ثم موقف معاهدات الصلح فى روسيا والأقليات، وأخيرًا تقييم معاهدات الصلح.

أما الفصل الثالث: فيتناول النتائج السياسية لمؤتمر فرساى بدية من تغير الخريطة السياسية لأوروبا بانهيار الإمبراطوريات القديمة، وظهور دول جديدة (بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، وفنلندا، واستونيا، ولتوانيا) وظهور إشكاليات حدودية فى بعض المناطق (سيليزيا العليا، وتيشن، وفلنا، وبسارابيا، وفيوم، وروسيا البيضاء) وسياسة التحالفات، ونظام الانتداب وأنواعه وتوزيعه وتنفيذه، وظهور أنظمة ديكتاتورية للحكم فى أوروبا مثل (البلشفية والفاشية والنازية) وظهور قوى سياسية جديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومسألة نزع السلاح وتحقيق الأمن، وأخيرًا تجربة عصبة الأمم بين النجاح والإخفاق.

أما الفصل الرابع: فيتناول النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمر فرساى، حيث تمت دراسة الأوضاع الاقتصادية لدول الحلفاء ودول الوسط قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بشكل سريع وموجز، ثم أوضاعهم الاقتصادية فى أعقاب الحرب، ثم انتقلت الدراسة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لمؤتمر فرساى ومعاهدات الصلح متمثلة فى الصعوبات الاقتصادية والنقدية، وظهور قوى اقتصادية جديدة،

كالولايات المتحدة، واليابان. ثم مسألة التعويضات وآثارها الاقتصادية بداية من محاولة الحلفاء تحديد مبلغ التعويضات، ومدى قدر ألمانيا على الدفع، والخلاف الفرنسى الإنجليزى حول تلك المسألة، واحتلال فرنسا للرهر وآثاره، ومسألة الديون البينة للحلفاء، وخطة دوز، وفترة الازدهار المؤقت وخطة يانج، والأزمة الاقتصادية العالمية، وأخيرًا مؤتمر لوزان وتسوية مسألتى التعويضات والديون البينة. أما النتائج الاجتماعية فتتمثل فى التغيرات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة والهجرة.

أما الخاتمة: فقد تناولت النتائج التى توصل إليها البحث من خلال استعراض مؤتمر فرساى وآثاره على الخريطة السياسية لأوروبا.

وفى النهاية أتقدم بالشكر لكل من قدم لى يد العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث، وأخيرًا هذا مبلغى من العلم فإن كنت قد أصبت فمن الله، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسى